No. 39564

United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and Morocco

Agreement between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the Kingdom of Morocco for the promotion and protection of investments. Rabat, 30 October 1990

Entry into force: *provisionally on 30 October 1990 by signature and definitively on 14 February 2002 by notification, in accordance with article 14*

Authentic texts: *Arabic and English*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, 11 September 2003*

Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord et Maroc

Accord entre le Gouvernement du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord et le Gouvernement du Royaume du Maroc relatif à la promotion et à la protection des investissements. Rabat, 30 octobre 1990

Entrée en vigueur : *provisoirement le 30 octobre 1990 par signature et définitivement le 14 février 2002 par notification, conformément à l'article 14*

Textes authentiques : *arabe et anglais*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord, 11 septembre 2003*

في حالة الالغاء ، تظل مقتضيات هذا الاتفاق سارية المفعول لمدة عشر سنوات بالنسبة للاستثمارات المنجزة في أي وقت قبل إلغائه ، دون الاخلال بتطبيق قواعد القانون الدولي العام بعد إنتهاء المدة المذكورة .

وإثباتا لذلك ، وقع المفوض لهما قانونيا من لدن حكومتيهما على هذا الاتفاق .

وحرر في نظيرين أصليين بالرباط .... يوم ١٥ ربيع الثاني ١٤١١ الموافق ٣٠ أكتوبر ١٩٩٠ باللغتين الانجليزية و العربية ، وللنصين نفس الحجية .

2 ـ بخصوص حالات التحويل المنصوص عليها في المادة 7 من هذا الاتفاق ، فإن الاستثمارات المنجزة قبل دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ من قبل مواطن من مواطني أحد الطرفين المتعاقدين فوق تراب الطرف المتعاقد الآخر تستفيد من هذه المقتضيات في حالة ما اذا أنجزت عن طريق عملة قابلة للصرف .

3 ـ بخصوص حالات التحويل المتعلقة بالاستثمارات المنجزة قبل دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ والتي أنجزت بعملة غير قابلة للصرف ، فإنها تستفيد من مقتضيات تنظيم الصرف في مجال الاستثمارات .

المادة الرابعة عشرة

الدخول الى حيز التنفيذ

" يدخل هذا الاتفاق الى حيز التنفيذ مؤقتا في تاريخ التوقيع عليه ، ويشعر كل طرف متعاقد ، كتابة ، الطرف الآخر باستكمال الاجراءات الدستورية المتطلبة فوق ترابه للدخول النهائي لهذا الاتفاق الى حيز التنفيذ . ويدخل هذا الاتفاق نهائيا الى حيز التنفيذ في تاريخ تلقي آخر الاشعارين ".

المادة الخامسة عشرة

مدة الصلاحية والالغاء

يبرم هذا الاتفاق لمدة عشرة سنوات . ويظل ساري المفعول ما لم يتم الاشعار كتابة سنة من قبل ، بالغائه من لدن أحد الطرفين المتعاقدين للطرف المتعاقد الآخر.

5 ـ تحدد المحكمة التحكيمية المسطرة الخاصة بها وتتخذ قرارها بأغلبية الاصوات ويعتبر مثل هذا القرار نهائيا ويلزم قانونيا كلا الطرفين المتعاقدين ، ويتحمل كل واحد من الطرفين المتعاقدين المصاريف المستحقة لفائدة عضوه في المحكمة ومن أجل تمثيله في المسطرة التحكيمية وتقتسم بالتساوي بين الطرفين المتعاقدين المصاريف الخاصة بالرئيس والمصاريف الاخرى . غير أن المحكمة بإمكانها ، في قرارها أن تأمر بأن يتحمل أحد الطرفين المتعاقدين نسبة أعلى من المصاريف ، ويكون هذا القرار ملزما بالنسبة لكلا الطرفين المتعاقدين.

المادة الثانية عشرة

الامتداد الاقليمي

عند دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ أو في أي وقت بعد دخوله حيز التنفيذ ، يمكن بسط مقتضيات هذا الاتفاق بموجب اتفاق يتم بين الطرفين المتعاقدين في شكل تبادل مذكرات ، ليشمل الجزر الانجليزية النورماندية وجزيرة مان التي تعتبر حكومة المملكة المتحدة مسؤولة عن علاقاتها الدولية .

المادة الثالثة عشرة

استثمارات منجزة قبل دخول الاتفاق حيز التنفيذ

1 ـ يطبق الاتفاق أيضا على الاستثمارات التي أنجزت فوق تراب أحد الطرفين المتعاقدين ، طبقا لتشريعه ، من قبل رعايا الطرف المتعاقد الآخر ، قبل دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

المادة الحادية عشرة

المنازعات بين الطرفين المتعاقدين

1 - إن المنازعات بين الطرفين المتعاقدين المتعلقة بتأويل أو تطبيق هذا الاتفاق ، تتم تسويتها ، إن أمكن ذلك ، بالطرق الدبلوماسية.

2 - إذا تعذرت تسوية نزاع بين الطرفين المتعاقدين، فسوف يعرض بعد ذلك بطلب أحد الطرفين المتعاقدين على محكمة تحكيمية.

3 - تكون هذه المحكمة التحكيمية على الشكل التالي وذلك بشأن كل حالة يعين كل واحد من الطرفين المتعاقدين في أجل شهرين إبتداء من تاريخ التوصل بطلب التحكيم، عضوا في المحكمة ، ثم يختار هذان العضوان أحد رعايا دولة ثالثة يسمى رئيسا للمحكمة بعد موافقة الطرفين المتعاقدين. ويتم تعيين الرئيس في أجل شهرين إبتداء من تاريخ تسمية العضوين الآخرين.

4 - إذا لم تتم التعيينات اللازمة في الآجال المنصوص عليها في الفقرة (3) من هذه المادة ، فبإمكان أحد الطرفين المتعاقدين ، في غياب أي اتفاق آخر ، أن يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية القيام بالتعيينات اللازمة ، وإذا كان الرئيس من رعايا أحد الطرفين المتعاقدين أو إذا تعذر عليه القيام بهذه المهمة لاي سبب آخر ، فيطلب من نائب الرئيس القيام بالتعيينات اللازمة ، وإذا كان نائب الرئيس من رعايا أحد الطرفين المتعاقدين أو تعذر عليه هو أيضا القيام بهذه المهمة ، فيطلب من العضو الاول من محكمة العدل الدولية الذي يتبعه في الترتيب ، والذي يشترط الا يكون من رعايا أحد الطرفين المتعاقدين القيام بالتعيينات اللازمة.

إن أية شركة تم تكوينها أو إنشاؤها حسب مفهوم التشريع الجاري به العمل فوق تراب أحد الطرفين المتعاقدين والتي كانت أغلبية حصصها بحوزة رعايا الطرف المتعاقد الآخر قبل وقوع النزاع المذكور ، تعتبر لأغراض الاتفاقية ووفقا للمقطع (ب) من الفقرة (2) من مادتها 25 كأحد رعايا الطرف المتعاقد الآخر. فإذا ما قام مثل هذا النزاع وقبل المواطن المعني كتابة طرحه على المركز من أجل تسوية بالتوفيق أو التحكيم حسب مفهوم الاتفاقية ، فإن بإمكان أحد الطرفين بدء المسطرة بتوجيه طلب بهذا الشأن الى الكاتب العام للمركز وفقا لمقتضيات المادتين 28 و 36 من الاتفاقية ، وفي حالة عدم الاتفاق حول المسطرة الاكثر ملائمة ، التوفيق أو التحكيم ، فإن المواطن المعني مرخص للاختيار . وليس بإمكان الطرف المتعاقد ، الطرف في النزاع ، التعرض في أية مرحلة من مراحل المسطرة أو من مراحل تنفيذ لقرار تحكيمي بحجة أن المواطن الذي هو الطرف الآخر قد حصل على تعويض عن بعض أو كل خسائره نتيجة عقدة تأمين.

2 ـ لا يمكن لاي من الطرفين المتعاقدين أن يتابع بواسطة الطرق الدبلوماسية نزاعا سبق عرضه على المركز إلا :

أ ـ إذا قرر الكاتب العام للمركز أو لجنة توفيقية أو محكمة تحكيمية كونها المركز ، بأن هذا النزاع لا يدخل في اختصاصات المركز ، أو

ب ـ إذا تناسى الطرف المتعاقد الآخر مراعاة أو احترام القرار التحكيمي الصادر عن محكمة تحكيمية .

2 ـ للطرف المتعاقد الاول أو الجهاز المعين من قبله الحق في جميع الحالات ، في نفس المعاملة فيما يخص الحقوق والديون المكتسبة بموجب التخلي أو كل الاداءات المحصل عليها نتيجة الحقوق والديون المذكورة التي كان من حق الطرف المعوض الحصول عليها بموجب هذا الاتفاق بخصوص الاستثمار المعني ومداخيله المقابلة .

3 ـ إن كل الاداءات التي يحصل عليها الطرف المتعاقد الاول أو الجهاز المعين من قبله نتيجة حقوق وديون مكتسبة تبقى تحت تصرف الطرف المتعاقد الاول المذكور لتسديد كل المصاريف الجارية فوق تراب الطرف المتعاقد الآخر .

المادة العاشرة

اللجوء الى المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات

1 ـ يقبل كل واحد من الطرفين المتعاقدين أن يعرض أي نزاع ذي صبغة قانونية بين أحد الطرفين المتعاقدين ومواطن من الطرف المتعاقد الآخر يتعلق باستثمار أنجز من قبل المواطن المذكور فوق تراب الطرف الاول على المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات ((المسمى فيما يلي بالمركز)) بهدف التسوية عن طريق التوفيق أو التحكيم وفقا للاتفاقية الخاصة بتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات بين دول ورعايا دول أخرى المفتوحة للتوقيع بواشنطن بتاريخ 18 مارس 1965.

فيما يتعلق بمنتوج البيع أو تصفية الاستثمارات يضمن كل طرف متعاقد تحويل 20 بالمائة سنويا على الاقل وتتم التحويلات عاجلا بعملة قابلة للصرف وبالسعر المطبق في تاريخ التحويل وذلك طبقا لتنظيمات الصرف الجاري بها العمل.

المادة الثامنة

ضمان الاستثمارات

يمكن لكل واحد من الطرفين المتعاقدين أن يستثمر، وفقا لتشريعه ومسطراته الادارية، في منح ضمانات بالنسبة الى الاستثمارات المنجزة فوق تراب الطرف الآخر ضد الاخطار التي يعتبرها الطرف المتعاقد الاول مناسبة.

المادة التاسعة

الاحلال

1 - في حالة ما إذا أنجز أحد الطرفين المتعاقدين أو الجهاز المعين من قبله أداء في نطاق ضمانات تتعلق باستثمار أنجز فوق تراب الطرف المتعاقد الآخر، فإن هذا الطرف الاخير يعترف بالتخلي لفائدة الطرف المتعاقد الاول أو الجهاز المعين من قبله بموجب تشريع أو إجراء قانوني عن جميع حقوق وديون الطرف المعوض وبأنه لهذا الطرف المتعاقد الاول أو الجهاز المعين من قبله الحق، بمقتضى الاحلال، في ممارسة هذه الحقوق ووضع هذه الديون موضع التنفيذ في نفس وضع الطرف المعوض.

الطرف المتعاقد الذي يتخذ هذه الاجراءات تعويضا عادلا ومنصفا يساوي مبلغه القيمة الفعلية للاستثمار مباشرة قبل اتخاذ الاجراءات المذكورة أو الاعلان عنها . يكون مبلغ التعويض المذكور قابلا للانجاز الفعلي وللتحويل ، ويؤدى عاجلا خلال ثلاثة أشهر على الاقل ابتداء من تاريخ تنفيذ الاجراءات المذكورة . للمواطن المعني ، بمقتضى تشريع الطرف المتعاقد الذي اتخذ هذه الاجراءات ، الحق في مراجعة عاجلة لقضيته وفي تقييم لاستثماراته من لدن المحاكم المختصة لهذا الطرف . وذلك طبقا للمبادىء المنصوص عليها في هذه الفقرة .

2 ـ عندما يقوم أحد الطرفين المتعاقدين بنزع ممتلكات أحد رعايا والذي يعتبر شخصا معنويا كما هو مشار إليه في المقطع (1) من الفقرة (ج) من المادة الاولى ، أو في المقطع (2) من الفقرة (ج) من المادة الاولى ـ أيهما يكون تطبيقه أنسب ـ والذي يمتلك فيه رعايا الطرف المتعاقد الآخر حصصا ، فعلى الطرف المتعاقد الاول التحقق من أن مقتضيات الفقرة (1) من هذا الفصل يمتد تطبيقها إلى الحد الضروري لضمان تعويض عادل ومنصف عن استثمارات رعايا الطرف المتعاقد الآخر المالكين للحصص المذكورة .

المادة السابعة

ترحيل الاستثمارات والمداخيل

يضمن كل طرف متعاقد لرعايا الطرف المتعاقد الآخر تحويل استثماراتهم ومداخيلهم ، مع احتفاظ كل طرف متعاقد في ظروف مالية أو اقتصادية استثنائية ، بما فيها الصعوبات الاستثنائية لميزان الاداءات وخلال فترة محدودة ، بحق ممارسة هذا الطرف بانصاف وحسن نية السلطات التي يخولها له تشريعه ، غير أن هذه السلطات لاتستعمل كحاجز أمام تحويل المداخيل:

المـــــادة الخامســـــة

التعويـــض عن الخسارات

1 ـ إن رعايا أحد الطرفين المتعاقدين الذين تعرضت استثماراتهم فوق تراب الطرف المتعاقد الآخر لخسارة ناتجة عن اضطرابات مدنية ، أو حرب ، أو نزاع مسلح بين هذا الطرف المتعاقد الآخر وبلد ثالث يحصلون على معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها الطرف المتعاقد الآخر المذكور لرعاياه أو رعايا أية دولة ثالثة ، ويؤخذ بهذه المعاملة الاكثر أفضلية فيما يخص الارجاع والمكافاة والتعويض أو أية تسوية أخرى تتعلق بالخسارات المذكورة .

2 ـ بدون الاخلال بالفقرة (1) من هذه المادة ، فإن رعايا الطرف المتعاقد الذين يتعرضون لخسارات فوق تراب الطرف المتعاقد الآخر في أية حالة من الحالات المشار إليها في الفقرة المذكورة ، على إثر مصادرة تتم باسم هذا الطرف المتعاقد الآخر ، يحصلون على ارجاع أو تعويض مناسب .

3 ـ تكون الاداءات المقدمة لهذا السبب خاضعة للتحويل عاجلا .

المـــــادة السادســـــة

نـــزع الملكيـــة

1 ـ إن اجراءات التأميم ، ونزع الملكية أو أية إجراءات أخرى ذات مفعول مماثل التي قد يتخذها أحد الطرفين المتعاقدين في حق استثمارات رعايا الطرف المتعاقد الآخر ، يجب أن لا تكون تمييزية وألا تتخذ لاعتبارات أخرى غير المنفعة العامة . ويمنح ، في المقابل ،

المـــادة الثالثـــة

شرط الدولة الاكثر رعايـــة والمعاملـــة الوطنيـــة

1 ـ يمنح كل طرف متعاقد ، فوق ترابه ، لاستثمارات أو مداخيل استثمارات رعايا الطرف الآخر ، رعاية لا تقـــل أفضلية عن التي يمنحها لاستثمارات أو مداخيل رعايـــاه أو استثمارات أو مداخيل رعايا أية دولة ثالثة.

ـ ويمنح كل طرف متعاقد ، فوق ترابه ، لرعايـــا الطرف المتعاقد الآخر فيما يخص تسيير وصيانة واستعمـــال والتمتع وتفويت استثماراتهم ، رعاية لا تقل أفضليـــة عن التي يمنحها لرعاياه أو رعايا أية دولة ثالثة.

المـــادة الرابعـــة

استثنـــاءات

إن مقتضيات هذا الاتفاق المتعلقة بمنح رعايـــة لا تقل تفضيلا عن التي تمنح لرعايا أحد الطرفين المتعاقديـــن أو أية دولة ثالثة ، لايمكن تأويلها بشكل يلزم طرفا متعاقـــدا بأن يبسط على جميع رعايا الطرف المتعاقد الآخر منافع أيـــة معاملة أو أي تفضيل أو امتياز تكون ناتجة عن:

أ ـ أي اتحاد جمركي أو أي اتفاق دولي مماثل حالـــي أو مستقبلي انضم إليه أو يمكن أن ينضم إليه أحد الطرفيـــن المتعاقدين ، أو

ب ـ أي اتفاق أو توافق دولي يتعلق كليا أو في معظم أجزائه بالضريبة أو أي تشريع وطني يتعلق كليا أو في معظـــم أجزائه بالضريبـــة ، أو

ج ـ أية مساعدات تخصصها الحكومة لرعاياها في إطـــار برامج وأنشطة التنمية الوطنية

2 ـ فيما يخص المملكة المغربية : تراب المملكة المغربية ، بما في ذلك كل منطقة بحرية واقعة خارج المياه الاقليمية للمملكة المغربية التي عينت أو يمكن تعيينها فيما بعد ، بواسطة تشريعات المملكة المغربية ، وفقا للقانون الدولي ، كمنطقة يمكن بداخلها ممارسة حقوق المملكة المغربية المتعلقة بأعماق البحر وباطن الارض وكذا الموارد الطبيعية .

المادة الثانية

إنعاش وحماية الاستثمارات

1 ـ يقبل ويشجع كل واحد من الطرفين المتعاقدين، فوق ترابه ، وفقا لتشريعه ، استثمارات رعايا الطرف المتعاقد الآخر ويعمل على خلق الظروف الملائمة لهذه الاستثمارات

2 ـ يضمن كل واحد من الطرفين المتعاقدين ، فوق ترابه، معاملة عادلة ومنصفة وكذا حماية شاملة وأمنا للاستثمارات التي قام بها رعايا الطرف المتعاقد الآخر . ولا يمكن لاي من الطرفين المتعاقدين أن يضر بواسطة إجراءات تمييزية، بتسيير وصيانة واستعمال والتمتع أو تصويت استثمارات أنجزت فوق ترابه من لدن رعايا الطرف المتعاقد الآخر. ويحترم كل واحد من الطرفين المتعاقدين أي التزام يكون قد تعهد به فيما يخص استثمارات رعايا الطرف الآخر .

3 ـ إن الاستثمارات التي هي موضع التزام خاص من قبل أحد الطرفين المتعاقدين بالنسبة لرعايا الطرف المتعاقد الآخر ، تبقى منظمة بموجب شروط هذا الالتزام إذا كانت مقتضياته أكثر تفضيلا من مقتضيات هذا الاتفاق .

إن أي تغيير يطرأ على الشكل الذي استثمرت فيه الاموال لايمس بطابعها الاستثماري .

ب ـ يدل مصطلح " مداخيل على المبالغ الناتجة عن هذه الاستثمارات والمتضمنة على الخصوص وليس على سبيل الحصر، الارباح والفوائد ، وفوائد القيمة وإيرادات الاسهم والاتاوات، والاتعاب .

ج ـ ويدل مصطلح " رعايا " على :

1 ـ فيما يخص المملكة المتحدة : كل شخص ذاتي يكون وضعه القانوني كأحد رعايا المملكة المتحدة ناتجا عن التشريعات الجاري بها العمل في المملكة المتحدة وكذا كل شخص معنوي أو شركة أشخاص أو جمعية أخرى أو كيان آخر تم تكوينه أو إنشاؤه وفقا للتشريع الجاري به العمل فوق كل جزء من المملكة المتحدة أو أي تراب يسري عليه مفعول هذا الاتفاق وفقا لمقتضيات المادة 12 .

2 ـ فيما يخص المملكة المغربية : كل شخص ذاتي يحمل الجنسية المغربية بمقتضى التشريع الجاري به العمل بالمملكة المغربية وكذا كل شخص معنوي أو شركة أشخاص أو أي جمعية أخرى أو كيان آخر يحدد التشريع المذكور نظامه القانوني.

د ـ يدل مصطلح " تراب " على :

1 ـ فيما يخص المملكة المتحدة : بريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية ، بما في ذلك كل منطقة بحرية واقعة خارج المياه الاقليمية للمملكة المتحدة والتي عينت أو يمكن تعيينها فيما بعد بواسطة التشريع الوطني للمملكة المتحدة، وفقا للقانون الدولي ، كمنطقة يمكن بداخلها ممارسة حقوق المملكة المتحدة المتعلقة بأعماق البحر وباطن الارض وكذا الموارد الطبيعية، وكذا أي تراب يسري عليه مفعول هذا الاتفاق وفقا لمقتضيات المادة 12.

إن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية وحكومة المملكة المغربية ((المسميتان فيما بعد بالطرفين المتعاقدين)) .

- رغبة منهما في خلق الظروف الملائمة لنمو إستثمارات رعايا كل دولة فوق تراب الدولة الاخرى.

- واعترافا بأن التشجيع والحماية المتبادلين للاستثمارات بمقتضى اتفاق دولي سيساهمان في تنشيط المبادرة في ميدان الاعمال وسيزيدان في رفاهية البلدين.

اتفقتا على ما يلي:

المادة الاولى

تعريفات

لاغراض هذا الاتفاق :

1 - يدل مصطلح " الاستثمارات " على كل الاستثمارات كيفما كانت طبيعتها المنجزة وفقا للقوانين والانظمة الجاري بها العمل فوق تراب أحد الطرفين المتعاقدين ولا سيما ، وليس على سبيل الحصر:

1 - الاموال المنقولة وغير المنقولة ، وحقوق الملكية الاخرى ، كالرهون والامتيازات ورهون الحيازة ،

2 - القيم ، والاسهم والحصص وسندات الشركات والمصالح في أملاك هذه الشركات ،

3 - المستحقات ، وكذا جميع الحقوق المرتبطة بكل الاداءات التعاقدية ذات قيمة مالية ،

4 - حقوق الملكية الفكرية والعناصر غير المجسدة ،

5 - الامتيازات التجارية المخولة من طرف القانون أو العقد ، بما في ذلك الامتيازات من أجل التنقيب واستخراج واستغلال الموارد الطبيعية ،

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

اتفـــــــــــــاق

بين

حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلنـــــدا الشماليـــة

و

حكومـــــــة المملكـــــــة المغربيـــــــــة

بشـــــــأن

انعـــــاش وحمايـــــة الاستثمـــارات

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE UNITED KINGDOM OF GREAT BRITAIN AND NORTHERN IRELAND AND THE GOVERNMENT OF THE KINGDOM OF MOROCCO FOR THE PROMOTION AND PROTECTION OF INVESTMENTS

The Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the Kingdom of Morocco, (hereinafter referred to as the "Contracting Parties").

Desiring to create favourable conditions for greater investment by nationals of one state in the territory of the other State;

Recognising that the reciprocal encouragement and protection under international agreement of investments will contribute to the stimulation of business initiative and will increase prosperity in both States;

Have agreed as follows:

Article 1. Definitions

For the purpose of this Agreement:

(a) "Investment" means every kind of investment made in accordance with legislation and regulations in force in the territory of each of the Contracting Parties, and in particular, though not exclusively, includes:

(i) movable and immovable property and any other property rights such as mortgages, liens or pledges;

(ii) shares, stock and debentures of companies or interests in the property of such Companies;

(iii) claims to money or to any performance under contract having a financial value;

(iv) intellectual property rights and goodwill;

(v) business concessions conferred by law or under contract, including concessions to search for, extract or exploit natural resources.

A change in the form in which assets are invested does not affect their character as investments.

(b) "returns" means the amounts yielded by such investments and in particular, though not exclusively, includes profits, interest, capital gains, dividends, royalties or fees;

(c) "nationals" means:

(i) in respect of the United Kingdom: any physical person deriving his status as a United Kingdom national from the law in force in the United Kingdom, and any corporation or partnership or other association or entity incorporated or constituted under the law in force in any part of the United Kingdom or in any territory to which this Agreement is extended in accordance with the provisions of Article 12;

(ii) in respect of the Kingdom of Morocco: any physical person having Moroccan nationality under the law in force in the Kingdom of Morocco and any corporation or partnership or other association or entity deriving its status from such law;

(d) "territory" means:

(i) in respect of the United Kingdom: Great Britain and Northern Ireland, including any maritime area situated beyond the territorial waters of the United Kingdom which has been or might in the future be designated under the national law of the United Kingdom in accordance with international law as an area within which the United Kingdom may exercise rights with regard to the sea-bed and subsoil and the natural resources; and any territory to which this Agreement is extended in accordance with the provisions of Article 12;

(ii) in respect of the Kingdom of Morocco: the territory of the Kingdom of Morocco, including any maritime area situated beyond the territorial waters of the Kingdom of Morocco and which has been or might in the future be designated by the laws of the Kingdom of Morocco in accordance with international law as an area within which the Kingdom of Morocco may exercise rights with regard to the sea-bed and subsoil and the natural resources.

Article 2. Promotion and Protection of Investment

(1) Each Contracting Party shall admit and encourage, in its territory and in accordance with its laws, investments of nationals of the other Contracting Party, and shall create conditions favourable to such investment.

(2) Each Contracting Party shall in its territory ensure fair and equitable treatment and provide full protection and security for investments of nationals of the other Contracting Party. Neither Contracting Party shall impair by discriminatory measures the management, maintenance, use, enjoyment or disposal of investments in its territory of nationals of the other Contracting Party. Each of the Contracting Parties shall observe any obligation it may have entered into with regard to investments of nationals of the Contracting Party.

(3) Investments which are covered by a particular undertaking by one of the Contracting Parties in relation to the nationals of the other Contracting Party shall be governed by the terms of that undertaking in so far as it contains provisions more favourable than those set out in this Agreement.

Article 3. Most-favoured-nation Provisions and National Treatment

(1) Each Contracting Party shall in its territory accord to investments or returns of nationals of the other Contracting Party treatment no less favourable than that which it accords to investments or returns of its own nationals or to investments or returns of nationals of any third State.

(2) Each Contracting Party shall in its territory accord to nationals of the other Contracting Party, as regards their management, maintenance, use, enjoyment or disposal of their investments, treatment no less favourable than that which it accords to its own nationals or to nationals of any third State.

Article 4. Exceptions

The provisions in this Agreement relative to the grant of treatment not less favourable than accorded to the nationals of either Contracting Party or of any third State shall not be construed so as to oblige one Contracting Party to extend to the nationals of the other the benefit of any treatment, preference or privilege resulting from:

(a) any existing or future customs union or similar international agreement to which either of the Contracting Parties is or may become a party; or

(b) any international agreement or arrangement relating wholly or mainly to taxation or any domestic legislation relating wholly or mainly to taxation; or

(c) any government aids reserved for its own nationals in the context of national development programmes and activities.

Article 5. Compensation for Losses

(1) Nationals of one of the Contracting Parties whose investments in the territory of the other Contracting Party are affected by losses as a result of civil disturbances, war or armed conflict between the latter Contracting Party and a third country shall receive treatment no less favourable than that which the latter Contracting Party accords to its own nationals or to nationals of any third State, whichever is the more favourable treatment being adopted as regards restitution, indemnification, compensation or other settlement in respect of the said losses.

(2) Without prejudice to paragraph (1) of this Article, nationals of one Contracting Party who in any of the situations referred to in that paragraph suffer losses in the territory of the other Contracting Party as a result of requisitioning on behalf of the latter Contracting Party, shall receive restitution or adequate compensation.

(3) Resulting payments shall be transferable promptly.

Article 6. Expropriation

(1) Measures of nationalisation, expropriation or any other measures having an equivalent effect, that might be taken by one of the Contracting Parties against the investments of nationals of the other Contracting Party shall be neither discriminatory nor taken other than for a public purpose. The Contracting Party that takes such measures shall, in return, give fair and equitable compensation which shall amount to the real value of the investment immediately before the said measures were taken or before they became public. The amount of the said compensation shall be effectively realizable, transferable and shall be paid promptly and at the latest within three months of the date of implementation of the said measures. The national concerned shall have a right, under the law of the Contracting Party that has taken such measures, to prompt review of his case and of the valuation of his investments by the competent courts of the said Party, in accordance with the principles set out in this paragraph.

(2) Where a Contracting Party expropriates the assets of one of its nationals which is a legal person referred to in Article 1(c)(i) or Article 1(c)(ii), whichever is applicable, and

in which nationals of the other Contracting Party own shares, it shall ensure that the provisions of paragraph (1) of this Article are applied to the extent necessary to guarantee fair and equitable compensation in respect of their investments to such nationals of the other Contracting Party who are the owners of those shares.

Article 7. Repatriation of Investment and Returns

Each Contracting Party shall guarantee to nationals of the other Contracting Party the transfer of their investments and returns, subject to the right of each Contracting Party in exceptional financial or economic circumstances including exceptional balance of payment difficulties and for a limited period to exercise equitably and in good faith powers conferred by its laws. Such powers shall not however be used to impede the transfer of returns: as regards the proceeds of the sale or the liquidation of the investment, each Contracting Party shall guarantee the transfer of a minimum of 20 per cent a year. Transfers shall be effected promptly in convertible currency at the rate of exchange applicable on the date of transfer, pursuant to the exchange regulations in force.

Article 8. Guarantee of Investments

Each Contracting Party may continue to grant guarantees, in accordance with its laws and administrative procedures, in respect of investments made in the territory of the other Contracting Party against such risks as the former Contracting Party shall think fit.

Article 9. Subrogation

(1) If one Contracting Party or its designated Agency makes a payment under an indemnity given in respect of an investment in the territory of the other Contracting Party, the latter Contracting Party shall recognise the assignment to the former Contracting Party or its designated Agency by law or by legal transaction of all the rights and claims of the party indemnified and that the former Contracting Party or its designated Agency is entitled to exercise such rights and enforce such claims by virtue of subrogation, to the same extent as the party indemnified.

(2) The former Contracting Party or its designated Agency shall be entitled in all circumstances to the same treatment in respect of the rights and claims acquired by it by virtue of the assignment and any payments received in pursuance of those rights and claims as the party indemnified was entitled to receive by virtue of this Agreement in respect of the investment concerned and its related returns.

(3) Any payments received by the former Contracting Party or its designated Agency in pursuance of the rights and claims acquired shall be available to the former Contracting Party for the purpose of meeting any expenditure incurred in the territory of the latter Contracting Party.

Article 10. Reference to International Centre for Settlement of Investment Disputes

(1) Each Contracting Party hereby consents to submit to the International Centre for the Settlement of Investment Disputes (hereinafter referred to as "the Centre") for settlement by conciliation or arbitration under the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other States opened for signature at Washington on 18 March 1965 any legal dispute arising between one Contracting Party and a national of the other Contracting Party concerning an investment of the latter in the territory of the former. A company which is incorporated or constituted under the law in force in the territory of one Contracting Party and in which immediately before such a dispute arises the majority of shares are owned by nationals of the other Contracting Party shall in accordance with Article 25(2)(b) of the Convention be treated for the purposes of the Convention as a national of the other Contracting Party. If any such dispute should arise and if the national affected consents in writing to submit the dispute to the Centre for settlement by conciliation or arbitration under the Convention, either party may institute proceedings by addressing a request to that effect to the Secretary-General of the Centre as provided for in Articles 28 and 36 of the Convention. In the event of disagreement as to which is the more appropriate procedure, either conciliation or arbitration, the national affected shall be allowed to choose. The Contracting Party which is a party to the dispute shall not raise as an objection at any stage of the proceedings or enforcement of an award the fact that the national which is the other party to the dispute has received in pursuance of an insurance contract an indemnity in respect of some or all of his or its losses.

(2) Neither Contracting Party shall pursue through the diplomatic channel any dispute referred to the Centre unless:

(a) the Secretary-General of the Centre, or a conciliation commission or an arbitral tribunal constituted by it, decides that the dispute is not within the jurisdiction of the Centre, or

(b) the other Contracting Party should fail to abide by or to comply with any award rendered by an arbitral tribunal.

Article 11. Disputes between the Contracting Parties

(1) Disputes between the Contracting Parties concerning the interpretation or application of this Agreement shall, if possible, be settled through the diplomatic channel.

(2) If a dispute between the Contracting Parties cannot be settled, it shall upon the request of either Contracting Party be submitted to an arbitral tribunal.

(3) Such an arbitral tribunal shall be constituted for each case in the following way. Within two months of the receipt of the request for arbitration, each Contracting Party shall appoint one member of the tribunal. Those two members shall then select a national of a third State who on approval by the two Contracting Parties shall be appointed Chairman of the tribunal. The Chairman shall be appointed within two months from the date of appointment of the other two members.

(4) If within the periods specified in paragraph (3) of this Article the necessary appointments have not been made, either Contracting Party may, in the absence of any other

agreement, invite the President of the International Court of Justice to make any necessary appointments. If the President is a national of either Contracting Party or if he is otherwise prevented from discharging the said function, the Vice-President shall be invited to make the necessary appointments. If the Vice-President is a national of either Contracting Party or if he too is prevented from discharging the said function, the Member of the International Court of Justice next in seniority who is not a national of either Contracting Party shall be invited to make the necessary appointments.

(5) The arbitral tribunal shall determine its own procedure and shall reach its decision by a majority of votes. Such decision shall be final and legally binding on both Contracting Parties. Each Contracting Party shall bear the cost of its own member of the tribunal and of its representation in the arbitral proceedings; the cost of the Chairman and the remaining costs shall be borne in equal parts by the Contracting Parties. The tribunal may, however, in its decision direct that a higher percentage of costs shall be borne by one of the two Contracting Parties, and this award shall be binding on both Contracting Parties.

Article 12. Territorial Extension

On entry into force of this Agreement or at any time thereafter the provisions of this Agreement may be extended, by an agreement between the Contracting Parties in the form of an Exchange of Notes, to the Channel Islands and the Isle of Man, for whose international relations the Government of the United Kingdom are responsible.

Article 13. Investments made before Entry into Force of the Agreement

(1) The Agreement shall also apply to investments made in the territory of one Contracting Party in accordance with its legislation by nationals of the other Contracting Party before the entry into force of this Agreement.

(2) In cases of transfer as provided for in Article 7 of this Agreement, investments made before the entry into force of this Agreement which were made by a national of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party shall benefit from those provisions in so far as they have been made in convertible currency.

(3) In cases of transfer relating to investments made before the entry into force of this Agreement which were made other than in convertible currency, they shall benefit from the provisions of the exchange regulations relating to investments.

Article 14. Entry into Force

This Agreement shall enter into force provisionally on the date of signature. Each Contracting Party shall notify the other in writing of the completion of the constitutional formalities required in its territory for the definitive entry into force of this Agreement. This Agreement shall then enter into force definitively on the date of the later of the two notifications.

Article 15. Duration and Termination

This Agreement is concluded for a duration of ten years. It shall remain in force unless its termination is notified in writing one year in advance by one of the two Contracting Parties to the other Contracting Party.

In the event of termination, the provisions of this Agreement shall remain applicable for a period of ten years to investments made at any time before its termination, without prejudice to the application thereafter of the rules of general international law.

In witness whereof the undersigned, duly authorised thereto by their respective Governments, have signed this Agreement.

Done in duplicate at Rabat this thirtieth day of October 1990 in the English and Arabic languages, both texts being equally authoritative.

For the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland:

WILLIAM WALDEGRAVE

For the Government of the Kingdom of Morocco:

MOHAMMED BERRADA

[TRANSLATION — TRADUCTION]

ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DU ROYAUME-UNI DE GRANDE-BRETAGNE ET D'IRLANDE DU NORD ET LE GOUVERNEMENT DU ROYAUME DU MAROC RELATIF À LA PROMOTION ET À LA PROTECTION DES INVESTISSEMENTS

Le Gouvernement du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord et le Gouvernement du Royaume du Maroc (ci-après dénommés les « Parties contractantes ») ;

Désireux de créer des conditions favorables à une augmentation des investissements par les ressortissants d'un État sur le territoire de l'autre État ;

Reconnaissant que l'encouragement et la protection réciproques en vertu de l'accord international sur les investissements contribueront à stimuler les initiatives commerciales et renforceront la prospérité dans les deux États ;

Sont convenus de ce qui suit :

Article premier. Définitions

Aux fins du présent Accord :

a) le terme « investissement » désigne les investissements de toute nature constitués conformément aux lois et règlements en vigueur sur le territoire de chacune des Parties contractantes en conformité avec ses lois et règlements et plus particulièrement, mais non exclusivement :

i) les biens meubles et immeubles et tous autres droits de propriété, tels que les hypothèques, privilèges ou gages ;

ii) les actions, valeurs, parts et obligations de sociétés ou toute autre forme de participation dans lesdites sociétés ;

iii) les créances monétaires, ou toute prestation découlant d'un contrat ayant une valeur financière ;

iv) les droits de propriété intellectuelle et les éléments incorporels ;

v) les concessions commerciales accordées par la loi ou en vertu d'un contrat, y compris les concessions pour la prospection, l'extraction, l'exploitation ou le développement de ressources naturelles.

Une modification de la forme sous laquelle les avoirs sont investis n'affecte pas leur caractère d'investissements.

b) le terme « revenus » désigne les sommes produites par lesdits investissements et plus particulièrement, mais non exclusivement, les bénéfices ou profits, intérêts, plus-values, dividendes, redevances et honoraires ;

c) le terme « ressortissant » désigne :

i) dans le cas du Royaume-Uni : toute personne physique dont le statut de ressortissant du Royaume-Uni découle de la législation en vigueur au Royaume-Uni, et toute entreprise,

société de personnes ou autre association ou entité enregistrée ou constituée en vertu de la législation en vigueur dans toute partie du Royaume-Uni ou sur tout territoire auquel s'applique le présent Accord conformément aux dispositions de l'article 12 ;

ii) dans le cas du Royaume du Maroc : toute personne physique ayant la nationalité marocaine en vertu de la législation en vigueur au Royaume du Maroc et toute entreprise, société de personnes ou autre association ou entité dont le statut découle de ladite législation ;

d) le terme « territoire » désigne :

i) dans le cas du Royaume-Uni : la Grande-Bretagne et l'Irlande du Nord, y compris toute zone maritime située au-delà des eaux territoriales du Royaume-Uni qui a été ou pourrait être désignée à l'avenir, en vertu de la législation nationale du Royaume-Uni, conformément au droit international, comme étant une zone au sein de laquelle le Royaume-Uni peut exercer des droits concernant le fond et le sous-sol marins et les ressources naturelles ; et tout territoire auquel s'applique le présent Accord conformément aux dispositions de l'article 12 ;

ii) dans le cas du Royaume du Maroc : le territoire du Royaume du Maroc, y compris la zone maritime située au-delà des eaux territoriales du Royaume du Maroc et qui a été ou pourrait être désignée à l'avenir en vertu de la législation du Royaume du Maroc, conformément au droit international comme étant une zone au sein de laquelle le Royaume du Maroc peut exercer des droits concernant le sol et le sous-sol marins et les ressources naturelles.

Article 2. Promotion et protection des investissements

1. Chaque Partie contractante favorise et accueille, sur son territoire et conformément à sa législation, les investissements des ressortissants de l'autre Partie contractante, et crée des conditions favorables auxdits investissements.

2. Chaque Partie contractante réserve, sur son territoire, un traitement juste et équitable et accorde une protection et une sécurité pleines et entières aux investissements des ressortissants de l'autre Partie contractante. Aucune des Parties contractantes n'entrave, par des mesures discriminatoires, la gestion, l'entretien, l'utilisation, la jouissance ou la cession d'investissements effectués sur son territoire par des ressortissants de l'autre Partie contractante. Chaque Partie contractante respecte tout engagement qu'elle pourrait avoir pris concernant des investissements effectués par des ressortissants de l'autre Partie contractante.

3. Les investissements qui sont couverts par un engagement particulier de l'une des Parties contractantes à l'égard des ressortissants de l'autre Partie contractante sont régis par les conditions dudit engagement, dans la mesure où il contient des dispositions plus favorables que celles stipulées dans le présent Accord.

Article 3. Clauses de la nation la plus favorisée et traitement national

1. Chaque Partie contractante accorde, sur son territoire, aux investissements ou revenus des ressortissants de l'autre Partie contractante, un traitement non moins favorable que celui qu'elle accorde aux investissements ou revenus de ses propres ressortissants ou aux investissements ou revenus des ressortissants de tout État tiers.

2. Chaque Partie contractante accorde, sur son territoire, aux ressortissants de l'autre Partie contractante, concernant la gestion, l'entretien, l'utilisation, la jouissance ou la cession de leurs investissements, un traitement non moins favorable que celui qu'elle accorde à se propres ressortissants ou aux ressortissants de tout État tiers.

Article 4. Dérogations

Les dispositions du présent Accord relatives au fait d'accorder aux ressortissants de l'une ou l'autre des Parties contractantes ou de tout État tiers un traitement non moins favorable ne doivent pas être interprétées comme obligeant une Partie contractante à accorder aux ressortissants de l'autre Partie contractante le bénéfice de tout traitement, préférence ou privilège en vertu :

a) de toute union douanière existante ou future ou de tout accord international similaire existant ou futur dont l'une ou l'autre Partie contractante est ou pourrait devenir partie ; ou

b) de tout accord ou arrangement international portant entièrement ou principalement sur la fiscalité ou toute législation nationale portant entièrement ou principalement sur la fiscalité ; ou

c) de toute aide que le gouvernement réserve à ses propres ressortissants dans le cadre de programmes ou d'activités de développement national.

Article 5. Indemnisation pour pertes

1. Les ressortissants d'une Partie contractante dont les investissements sur le territoire de l'autre Partie contractante subissent des pertes dues à des troubles civils, à la guerre ou à un conflit armé entre ladite autre Partie contractante et un pays tiers, reçoivent un traitement non moins favorable que celui que ladite autre Partie contractante accorde à ses propres ressortissants ou aux ressortissants de tout État tiers, le traitement le plus favorable prévalant en ce qui concerne la restitution, le dédommagement, l'indemnisation ou toute autre forme de règlement au titre desdites pertes.

2. Sans préjudice des dispositions du paragraphe 1 du présent article, les ressortissants d'une Partie contractante qui, dans une des situations visées audit paragraphe, subissent des pertes sur le territoire de l'autre Partie contractante suite à la réquisition au nom de cette autre Partie contractante, se voient restituer leurs investissements ou bénéficient d'une indemnisation suffisante.

3. Les paiements qui en résultent sont transférables dans les meilleurs délais.

Article 6. Expropriation

1. Les mesures de nationalisation, d'expropriation ou toute autre mesure ayant un effet équivalent, qu'une Partie contractante pourrait prendre à l'encontre des investissements des ressortissants de l'autre Partie contractante ne seront pas discriminatoires ni prises autrement qu'à des fins d'intérêt public. La Partie contractante qui prend lesdites mesures accorde, en retour, une indemnisation juste et équitable qui corresponde à la valeur effective de l'investissement exproprié immédiatement avant que lesdites mesures ne soient prises ou

avant qu'elles ne soient rendues publiques. Le montant de ladite indemnisation doit être effectivement réalisable, transférable et versé sans délai et au plus tard dans les trois mois suivant la date de la mise en oeuvre desdites mesures. Le ressortissant concerné a droit, en vertu de la législation de la Partie contractante qui a pris lesdites mesures, à ce que les tribunaux compétents de ladite Partie examinent rapidement son cas et évaluent ses investissements, conformément aux principes établis au présent paragraphe.

2. Lorsqu'une Partie contractante exproprie les avoirs d'un de ses ressortissants qui est une personne morale constituée visée à l'alinéa i) du paragraphe c) de l'article premier ou à l'alinéa ii) du paragraphe e) de l'article premier, selon le cas, et dont des ressortissants de l'autre Partie contractante détiennent des parts, elle veillera à ce que les dispositions du paragraphe 1 du présent article soient appliquées dans la mesure nécessaire pour garantir l'indemnisation juste et équitable desdits ressortissants de l'autre Partie contractante, propriétaires desdites parts en ce qui concerne leurs investissements.

Article 7. Rapatriement des investissements et des revenus

Chaque Partie contractante garantit aux ressortissants de l'autre Partie contractante le transfert de leurs investissements et revenus, sous réserve du droit de chaque Partie contractante, dans une situation financière ou économique exceptionnelle, y compris des difficultés exceptionnelles de balance des paiements, et ce pendant une période limitée, d'exercer équitablement et de bonne foi les pouvoirs qui lui sont conférés par sa législation. Lesdits pouvoirs ne doivent cependant pas être utilisés pour entraver le transfert des revenus. En ce qui concerne le produit de la vente ou de la liquidation de l'investissement, chaque Partie contractante garantit le transfert d'un minimum de 20 % par an. Les transferts sont opérés sans retard en monnaie convertible au taux de change applicable à la date du transfert, conformément au règlement de change en vigueur.

Article 8. Garantie des investissements

Chaque Partie contractante peut continuer d'accorder des garanties, conformément à ses lois et procédures administratives, concernant les investissements effectués sur le territoire de l'autre Partie contractante contre tous risques que la première Partie contractante jugera indiqué.

Article 9. Subrogation

1. Si une Partie contractante ou son organe désigné effectue un paiement au titre d'une indemnisation accordée pour un investissement sur le territoire de l'autre Partie contractante, ladite autre Partie contractante reconnaît le transfert à la première Partie contractante ou à son organe désigné par la loi ou une transaction juridique de tous les droits et revendications de la partie indemnisée. Ladite autre Partie reconnaît en outre que la première Partie contractante ou son organe désigné est habilitée à exercer lesdits droits ou à faire lesdites revendications par subrogation, dans la même mesure que la partie indemnisée.

2. La première Partie contractante ou son organe désigné a droit, en toutes circonstances, au même traitement en ce qui concerne les droits et les revendications acquis par ladite

Partie contractante en vertu de la cession et de tout paiement perçu au titre desdits droits et revendications que le traitement que la partie indemnisée avait droit de recevoir en vertu du présent Accord pour l'investissement concerné et les revenus correspondants.

3. Tout paiement reçu par la première Partie contractante ou son organe désigné au titre des droits et des revendications acquis est à la libre disposition de la première Partie contractante aux fins de régler toute dépense encourue sur le territoire de l'autre Partie contractante.

Article 10. Renvoi au Centre international pour le règlement des différends relatifs aux investissements

1. Chaque Partie contractante accepte par les présentes de soumettre au Centre international pour le règlement des différends relatifs aux investissements (ci-après dénommé le « Centre ») en vue d'un règlement par conciliation ou par arbitrage, conformément à la Convention pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre États et ressortissants d'autres États, ouverte à la signature à Washington le 18 mars 1965, tout différend d'ordre juridique, survenant entre cette Partie contractante et un ressortissant de l'autre Partie contractante relatif à un investissement effectué par ledit ressortissant sur le territoire de la première Partie contractante. Une société constituée ou créée en vertu de la législation en vigueur sur le territoire de l'une des Parties contractantes, et dont la majorité des parts était détenue, avant que ledit différend n'ait lieu, par des ressortissants de l'autre Partie contractante, est considérée, aux fins de la Convention et conformément à l'alinéa b) du paragraphe 2 de son article 25, comme étant un ressortissant de l'autre Partie contractante. Si un tel différend survient et si le ressortissant concerné accepte par écrit de soumettre le différend au Centre en vue d'un règlement par conciliation ou par arbitrage, conformément à la Convention, l'une ou l'autre des parties peut engager une procédure en adressant à cet effet une requête au Secrétaire général du Centre selon les dispositions des articles 28 et 36 de la Convention. En cas de désaccord sur le choix de la conciliation ou de l'arbitrage comme procédure la plus appropriée, le ressortissant concerné a le droit de choisir. La Partie contractante partie au différend ne peut, à quelque stade que ce soit de la procédure ou de l'exécution d'une sentence, objecter que le ressortissant qui est la partie adverse a reçu, en vertu d'un contrat d'assurance, une indemnité pour tout ou partie de ses pertes.

2. Aucune des Parties contractantes ne peut poursuivre par la voie diplomatique un différend qui été soumis au Centre, à moins :

a) que le Secrétaire général du Centre, ou une commission de conciliation ou un tribunal constitué par le Centre, ne décide que ledit différend n'est pas de la compétence du Centre ; ou

b) que l'autre Partie contractante n'omette d'observer et de respecter une sentence arbitrale rendue par un tribunal arbitral.

Article 11. Différends entre les Parties contractantes

1. Les différends entre les Parties contractantes relatifs à l'interprétation ou à l'application du présent Accord doivent être réglés, si possible, par voie diplomatique.

2. Lorsqu'un différend entre les Parties contractantes ne peut être réglé, il est soumis, à la demande de l'une ou l'autre des Parties contractantes, à un tribunal arbitral.

3. Le tribunal arbitral est constitué, pour chaque cas particulier, de la manière suivante. Dans les deux mois suivant la réception de la demande d'arbitrage, chaque Partie contractante désigne un membre du tribunal. Ces deux membres choisissent alors un ressortissant d'un État tiers qui, avec l'accord des deux Parties contractantes, est nommé président du tribunal. Le président est nommé dans les deux mois qui suivent la date de nomination deux autres membres.

4. Si, dans les délais spécifiés au paragraphe 3, du présent article, les désignations nécessaires n'ont pas été faites, l'une ou l'autre des Parties contractantes peut, en l'absence de tout autre accord, inviter le Président de la Cour internationale de Justice à procéder aux désignations nécessaires. Si le Président est un ressortissant de l'une ou l'autre des Parties contractantes ou s'il est empêché pour une autre raison d'exercer cette fonction, le Vice-Président est invité à procéder aux désignations nécessaires. Si le Vice-Président est un ressortissant de l'une ou de l'autre des Parties contractantes ou s'il est également empêché d'exercer cette fonction, le membre de la Cour Internationale de Justice suivant immédiatement dans l'ordre hiérarchique et qui n'est pas ressortissant de l'une ou l'autre des Parties contractantes est invité à procéder aux désignations nécessaires.

5. Le tribunal arbitral prend ses décisions à la majorité des voix. Ces décisions sont définitives et ont force exécutoires pour les deux Parties contractantes. Chaque Partie contractante assume les frais afférents à son propre membre du tribunal et à sa représentation au cours de la procédure arbitrale ; les frais afférents au président et les autres frais sont assumés à parts égales par les Parties contractantes. Cependant, le tribunal peut ordonner, dans sa décision, qu'une plus grande proportion des frais soit assumée par l'une des deux Parties contractantes, et cette sentence a force exécutoire pour les deux Parties.

Artice 12. Extension territoriale

Après l'entrée en vigueur du présent Accord, ou à tout moment par la suite, les dispositions du présent Accord pourront être étendues, en vertu d'un accord intervenu entre les Parties contractantes sous forme d'un échange de notes, aux îles anglo-normandes et à l'île de Man, dont le Gouvernement du Royaume-Uni est chargé d'assurer les relations internationales.

Article. 13. Investissements effectués avant l'entrée en vigueur de l'Accord

1. Le présent Accord s'applique également aux investissements effectués sur le territoire d'une Partie contractante conformément à sa législation par des ressortissants de l'autre Partie contractante avant l'entrée en vigueur du présent Accord.

2. En cas de transfert comme prévu à l'article 7 du présent Accord, les investissements effectués, avant l'entrée en vigueur du présent Accord, par un ressortissant d'une Partie contractante sur le territoire de l'autre Partie contraetante, bénéficieront de ces dispositions dans la mesure où ils ont été effectués en monnaie convertible.

3. Les transferts liés à des investissements effectués avant l'entrée en vigueur du présent Accord, qui ont été effectués autrement qu'en monnaie convertible, bénéficieront des dispositions de la réglementation de change liées aux investissements.

Article 14. Entrée en vigueur

Le présent Accord entrera provisoirement en vigueur à la date de signature. Chaque Partie contractante notifiera l'autre par écrit de l'accomplissement des formalités constitutionnelles requises sur son territoire pour l'entrée en vigueur définitive du présent Accord. Le présent Accord entrera ensuite définitivement en vigueur à la date de la dernière des deux notifications.

Article. 15. Durée et dénonciation

Le présent Accord est conclu pour une période de 10 ans. Il restera en vigueur tant qu'une des Parties contractantes n'aura pas notifié par écrit sa dénonciation à l'autre Partie contractante un an à l'avance.

En cas de dénonciation, les dispositions du présent Accord resteront applicables pendant une période de 10 ans aux investissements effectués à tout moment avant sa dénonciation, sans préjudice de l'application, par la suite, des règles du droit international général.

En foi de quoi, les soussignés, à ce dûment mandatés par leurs Gouvernements respectifs, ont signé le présent Accord.

Fait en double exemplaire à Rabat le 30 octobre 1990, en langues anglaise et arabe, les deux textes faisant également foi.

Pour le Gouvernement du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord :

WILLIAM WALDEGRAVE

Pour le Gouvernement du Maroc :

MOHAMMED BERRADA